

اية التوجه في الصلاة فيجدها تسم واعدت الآية فليعلم ان سجدة اخرى وفي نوازل الصلاة
 لا تجب عليه سجدة اخرى ونظرا لفقهاء بالبيتين فقالوا انكم بعد التسليم بسجدة اخرى
 لان كل من يطع حمله المجلس ان يتكلم لا يجزئ عليه سجدة اخرى وهذا هو الصحيح ولو قرأوا بغير
 في الركعة الاولى في سجدة تمام فاعداها في تلك الركعة تانيا ليريد ما اخرج بالاجماع وان
 اعادها في الركعة الثانية فعلى قولنا في قولنا اول وطول احسان يتركها سجدة وهو قول
 وعلى قولنا يرفع الاخر وهو القياس بكون تلك السجدة وفي ذلك الحجة ايضا اذا اتى بسجدة
 في الركعة الاولى في سجدها واعادها في الركعة الثانية فلا يصح عليه ان يتركها وقالوا في سجدها
 احسانا قالوا **الفتاوى** هذا الاختلاف اذا كانت الصلاة ركوع وسجود **اما اذا جاز بالاجماع**
لا يجزئ في وكذا لو اعادها في الثانية والمراعاة اختلفوا في ذلك على قولين في سجدة اذا اتى
 الصلاة بالاجماع على الثانية فترأى في الركعة الاولى بسجدة سجدة ثم قرأها في الثانية فلهذا قيل
 لا يتركها اخرى ولا اشكال في قوله واختلفوا في قول سجدة قال بعضهم بله سجدة تان عنده وقال بعضهم
 يكفيها سجدة واحدة **ولو كان التمام ليس من اهل الصلاة وكان السامع اهلا للصلاة**
على السامع دون التالي ويضيق كذا التالي ليس من اهل الصلاة بان كان التالي كافرا او صبييا
 او مجنون او حيا ايضا او نفسا ولو كان على العكس بان كان التالي اهلا للصلاة والسامع ليس به
 تجب على التالي دون السامع وتقدم فيزيات هذه المسئلة ومن يلقى اية التوجه في الصلاة
 ويرسدها واراها ان يركع للصلاة فانه يركع اي سجدة الصلاة بفعله قبل الركوع فان لم
 نجد اليقينة عند الركوع لم يجز ان يعلنه اذا قرأ اية التوجه في الصلاة فان شاء ركع
 وان شاء سجدة ان شاء اقام ركوع الصلاة مقامها وان شاء سجدها وقال الحنفية على حنيفة
 رحمة الله اذا كانت السجدة في آخر السورة او قريبا من آخرها مثل الاعراف
 وبخا اسرائيل والخم والانشقاق واتراء فركع حين فرغ
 من السورة اجزته سجدة الركعة على سجود التلاوة

في سجدة التلاوة
 في سجدة التلاوة
 في سجدة التلاوة

فان فرج

فان فرج المرسولة اخرى يجزئها وان يركعها ومن ابرعها ان كان اذا تلا سورتي الانشقاق في غير صلاة
 سجدة ولا تلاوة فانه الصلاة ركوع وسجدة كذا في الكافي وقوله اجزأه سجدة الركعة عن سجدة الصلاة
 يدعى على ان الركوع وما بعده من السجود يقوم مقام سجدة التلاوة فيقع التلاوة في ذلك وقال بعضهم
 الركوع خاصة يقوم عنهما جميعا وهذا هو الصحيح والركوع بنوعه عنها اللهم سجدة فان بعض المشايخ الركوع
 بنوعه عنه وقال بعضهم السجود فاما اذا فرغ المرسولة اجزأه سجدة سجدة فانه سجدة فينتقل السجدة
 الى سجدة فلا يجزئ الركوع وعن ابن ابي عمير انه اذا فرغ بعد اية السجدة مقفلا تجزئ به الصلاة
 ثلاث ايات فضا عدل على بينه الركوع به لانه هذا القدر ثبتت حكمه بنوعه مقفلا ما بين التلاوة والسجود
 فلهذا ركع الركوع ولو نوى سجدة لم يركعها فورا ثم ركع الركوع ليجوز ان يركعها في الصلاة ولو لم
 بعضها حتى يخرج من الصلاة سقطت سجدة التلاوة عنه لانه الصلاة تامة لا تخرج الصلاة ولو ركع
 سجدة صلحيتها عن سجدة التلاوة اجزأه عنها وفي الغنى والاشارة سجدة ركع الصلاة على الفور
 اذ سجدة بناء عن سجدة التلاوة نوى في سجدة اوله بنوعه وكذا اذا تلاها بعد آية او تلاها ولو نوى
 لها في الركوع ففيه روايات في رواية ليجوز وفي رواية ليجوز ولو ركع سجدة واحدة
 في مجلس واحد عليه سجدة واحدة فانه في مجلسه سجدة واحدة وهو قولها سجدة لها فانها
 وانما سجدة واحدة لا وطى فعلية سجدة واحدة ولا صلاة من سجدة على التلاوة فاعلم ان سجدة وهو
 السجدة في كل ركعة وهو المسمى بالعبادات والثاني بالعبادات وامكان التلاوة عند التلاوة
 في ما كان التفرقات فلا تختلف العبادات وهو وجوب سجدة التلاوة التي هو التلاوة
 وقال المرتضى ان القول بالتلاوة في الصلاة ضعف لانه الداخل لا يثبت في القرب والعبادات
 والوجه الصحيح ان يقال بسبب وجوب السجدة حرمة التلاوة والقراءة الثانية والثالثة فحق التلاوة
 للتلاوة والتفكير واللفظ فمع سجدة السجدة في الفوق بين السجدة وبين الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا ركع في المجلس مولا في التلاوة بسبب تكرار الصلاة عليه كما ذكر في مجلس واحد
 ولا يسجد تكرار السجدة كلها ليست تكرار السجدة في الجهر لانه هذا هو التلاوة على الله صلى الله